الحكامة الرشيدة.

أولا: أليات الحكامة الرشيدة.

من خلال ما تم تداوله من طرف مختلف المؤسسات العالمية ومراكز البحث والباحثين هناك مجموعة من المبادئ والأليات التي يمكن من خلالها تطبيق الحكم الراشد على الواقع وأهم هذه الاليات ما يلي:

1- المشاركة.

تعني المشاركة أن يساهم الجميع في صنع القرارات كل في مستواه وفي ما يتعلق به وبما يهمه سواء بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة وتكون عن طريق هيئات ومؤسسات التمثيل الشرعية المنتخبة بصفة ديمقراطية، ويقابل هذه المشاركة تكافؤ في توزيع الأعباء عدم تركيز السلطة بالإضافة الى الرشادة في صنع القرار والشرعية.

أ- تعريف المشاركة:

وتعرف المشاركة حسب G.R.P Franch على أنها: " تشير الى عملية يتبادل فيها طرفان أو عدة أطراف التأثير كل في الآخر في وضع بعض المخططات أو رسم السياسات واتخاذ قرارات وهي مقتصرة على القرارات التي لها تأثيرات اضافية على كافة أولئك الذين يتخذون القرار وعلى من يمثلهم".
وعليه فإن المشاركة هي عملية تبادل بين طرفين ويؤكد كذلك على الأثر الناتج عن المشاركة في اتخاذ القرارات والذين يمثلونهم.

بـــ أهمية المشاركة:

للمشاركة في اتخاذ القرار أهمية كبيرة لعل أهمها:

- عند مشاركة أكثر من شخص في صنع القرار فإن هناك أكثر من بديل أو عدة بدائل، وبالتالي الاستفادة من عدة بدائل والأخذ بالبديل الأفضل.
- إن الكثير من القرارات أو حل المشكلات يدرك عمقها العمال أكثر من إدراك المديرين أو المشرفين، فتأتي القرارات أكثر فاعلية وواقعية.
- قد تكون المعلومات لدى صناع القرار (مثل المديرين والمشرفين) غير كافية وغير دقيقة، ولهذا فمشاركة الأخرين تعزز الثقة بالمعلومات أو تصحيحها وينعكس ذلك على نوعية القرارات وفعاليتها.
- مشاركة جماعة العمل في القرار تدعم عامل الثقة والدافعية الى العمل، كما تزيد من درجة الولاء والانتماء للمؤسسة فتشعر العامل أنه جزء فعال زمهم في كيان المؤسسة.
- فإذا أخذنا الادارة على سبيل المثال فالعامل يحب أن يعامل باحترام، وكذلك مساهمته في صنع القرارات تجعله لا يحس بالاغتراب في عمله، ولذلك فعلى المؤسسة أن تعطي فرصة لكل عامل في أن يساهم ويشارك في المؤسسة ولكن في حدود امكانياته وقدراته، حيث يرى في هذا الصدد **"علي سعيدان"** أن المشاركة في الإدارة أصبحت وسيلة لإسهام العمال في القرارات الهامة وطريق لإضفاء ديمقراطية العمل داخل الادارة او المنظمة، وبفضله أصبح العمال قادرين على المشاركة في وضع سياستهم وبذلك يظلون أحرارا في اتخاذ المبادرات وتقديم وجهة نظرهم الخاصة والمشاركة بصفة عامة الى جانب المسؤولين في اتخاذ القرارات.

2- الشفافية:

الحكامة الرشيدة.

أـ تعريف الشفافية:

تعد الشفافية مبدأ مهم من مبادئ الحكامة الرشيدة وذلك لما تحمله من أهمية في توفير المعلومات والبيانات الضرورية، وتعرف الشفافية على أنها: " توفير المعلومات والبيانات الضرورية في مواعيدها وافساح المجال أمام للجميع للاطلاع عليها، أي أن جميع النشاطات التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات وقراراتها مفتوحة لفحص القطاعات الأخرى من الادارة للبرلمان والمجتمع المدني وأحيانا لمؤسسات وسلطات خارجية ".

أما صندوق النقد الدولي فقد قدم تعريفا للشفافية حيث يرى بأنها منهج يقوم على الإفصاح عن المعلومات في الوقت الملائم ما لم توجد أسباب قوية ومحددة تمنع ذلك، ويعطي مثال عن نفسه في كيفية تحقيق الشفافية فهو يقوم بإعداد التقارير حول المشورة المقدمة بشأن سياسيات البلدان للعرض على مجلسه التنفيذي للنظر فيها، حيث يتيح الصندوق معلومات تفصيلية على موقعه الالكتروني تتضمن:

- البيانات المالية للبلدان الأعضاء.
- أنشطة الصندوق المالية (يتم تحديثها أسبوعيا).
- كما تعرف أيضا على أنها " الوضوح والتبيان في كل مجالات العمل التي تتم بين الإدارة العليا والمستويات الادارية الأخرى، حيث تكون المعلومة متاحة للجميع كل حسب اختصاصه، وذلك للاستفادة منها في أداء المهام المنوطة بالعاملين، ويعبر هذا المفهوم من جهة أخرى عن العلنية والالتزام بالمتطلبات، أو الشروط المرجعية للعمل، وتكافئ الفرص للجميع، وسهولة الاجراءات والحد من الفساد".

والشفافية من جهة أخرى هي حق كل مواطن في الوصول الى المعلومات ومعرفة أليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤديه اليه من الثقة وكذلك المساعدة على اكتشاف الفساد.

والشفافية في الادارة تعني الوضوح التام في اتخاذ القرارات، ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب، وخضوع الممارسات الادارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة، كما تشمل أيضا التقيد بأخلاقيات الخدمة العامة، وأنظمة النزاهة الوطنية والابتعاد عن اساءة استعمال السلطة، وهناك من يرى الشفافية هي أن تكون الحكومة والأجهزة الادارية العامة في صندوق من زجاج بحيث يرى الجميع بوضوح ما تقوم به من أعمال وما تباشره من مهام، وتديره من برامج وترتبط به من علاقات، والكيفية التي تمارس فيها كل ذلك.

إذا فالشفافية هي طريقة عمل وأسلوب يقوم على الوضوح والعلنية والدقة والصراحة والانفتاح في جميع نشاطات العمل التي تتم في مختلف المستويات الادارية داخل الجهاز الحكومي والأجهزة الحكومية المختلفة وجمهور المواطنين، بما لا يتعارض مع المصلحة العامة.

بـ أهمية الشفافية:

تكمن أهمية الشفافية في كونها قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة المسؤولين، وهي بذلك تعتبر أداة مهمة جدا لمحاربة الفساد الذي انتشر بكثرة خاصة في الدول النامية، كما أن الشفافية ضرورية في منظمات العمل الادارية بين القيادات مع بعضهم البعض من جهة وبين القيادات والعاملين من جهة أخرى، وذلك حتى لا تكون المنظمة غامضة في توجهاتها ولا تعرف أهدافها بالنسبة للعاملين فيها مما يؤدي الى تقليل روح الانتماء لديهم، فإيضاح المعلومات وتوفرها تعزز الولاء لدى العاملين وتزيد من انتاجيتهم، وتستخدمهم حين يعرفون كل شيء عن المنظمة التي يعملون بها باعتبارهم أنهم جزء من تلك المنظمة، وتعتبر ذلك حقا لهم.

كما أن الشفافية في القوانين والأنظمة تساعد على ازالة العوائق البيروقراطية والروتينية كالتوقيع والتصديقات الكثيرة وغير الضرورية كما تساعد على تبسيط الاجراءات، والتوسيع في اللامركزية مع وضوح خطوط السلطة، وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات وسهولة ايصال المعلومات من القمة للقاعدة والتغذية العكسية، كما أن وجود تشريعات واضحة وشفافية يؤدي الى تنمية الثقة العامة والمصداقية لفئات المجتمع كافة والحفاظ عليها.

3- المساءلة:

أ- تعريف المساءلة:

هناك مجموعة من المفاهيم ذات الصلة أو العلاقة من حيث التشابه بمفهوم المساءلة وهي المحاسبة، المسؤولية والرقابة، حيث يرجع أصل كلمة مساءلة الى (Accountability) الى لفظ الحساب (Account) ويعني مضمون هذا اللفظ أن الفرد لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسؤول أمام الأخرين، أما اصطلاحا فيمكن تعريف المساءلة بأنها محاسبة طرف من أطراف العقد أو الاتفاق للطرف الأخر، وذلك بشأن نتائج أو مخرجات ذلك العقد، التي تم الاتفاق على شروطها من حيث النوع والتوقيت ومعايير الجودة.

كما تعرف المساءلة كذلك بأنها وسيلة يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها أن يتحملوا مسؤولية أدائهم، بحيث يؤدي ذلك الى اطمئنان من يتعامل معهم بأن الأمور تجري لصالح العام ووفق الأهداف المرسومة وهي تستند الى تعظيم الممارسات الجيدة وتحجيم الممارسات السيئة، حيث يتم التعامل مع المشكلات بعدالة ومساواة.

كما تشير المساءلة الى التزام منظمات الادارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة تضم أليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الاداري وتحقيق الصالح العام.

وعليه فان المساءلة تشير في معناها العام الى محاسبة المرؤوسين عن النتائج التي حققها من خلال أدائه لمهامه الوظيفية. كما تعني أيضا أن الأفراد والمنظمات المكلفون بأداء أفعال وأنشطة يتم تحميلهم المسؤولية واستجوابهم على انجاز الأفعال ومحاسبة الموظفين على أدائهم وانجازاتهم للواجبات التي يتوجب عليهم انجازها ويتم الحكم على هذه المسؤولية وقياسها من خلال معايير واضحة ومعلنة.

بـ أهمية المساءلة:

الحكامة الرشيدة.

- للمساءلة أهمية كبيرة حيث أنها ضرورية لأي سلوك في التنظيم الاداري من أجل ضبط سلوك العاملين، والزامهم باتباع الأنظمة والقواعد التي يضعها هذا النظام بهدف انجاز العمل، والحفاظ على حقوق العاملين، لذلك لا بد من اتباع اجراءات المساءلة الادارية للحفاظ على مصالح المنظمة وصيانة حقوق العاملين.

- كما تكمن أهميتها أيضا من جهة أخرى في كونها تمثل احدى الأليات والأساليب المتطورة في علاج العديد من مشكلات الأجهزة الحكومية، وفي مقدمتها الفساد الاداري بمظاهره وأشكاله جميعها، والتي تتمثل في الوساطة والمحسوبية والرشوة والتزوير والتحيز والمحاباة، بالإضافة الى اساءة استعمال السلطة وغيرها من المظاهر التي أدت الى عرقلة جهود التنمية والاصلاح الاداري في العديد من الدول.

لقد لعبت التطورات التكنولوجيا دورا هاما في تكريس مبدأ المساءلة وذلك أنها سهلت الحصول على المعلومات وتدفقها والحصول عليها، وبالتالي لابد من التأكد من دقة المعلومات ومصداقية وشفافية هذه المعلومات لكونها عاملا حاسما في تحديد مدى نجاح المنظمات المعاصرة وقدرتها على تحقيق أهدافها.

وترتبط المساءلة ارتباطا وثيقا بديمقراطية الادارة العامة، وهي عامل محوري في تحديد قدرتها على تنفيذ السياسات العامة بكفاءة وفعالية، وبيان مدى استجابتها لاحتياجات المواطنين، فالأفضل أن هناك وظيفتين أساسيتين للحكومة في الدولة الحديثة هما وظيفة سياسية تتعلق بتقرير الأهداف العامة للدولة ومراقبة تنفيذ هذه الأهداف والتأكد من تحققها بالكفاءة المطلوبة، أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة ادارية تتعلق بتنفيذ الأهداف العامة ووضعها حيز التطبيق، وبمقتضى هذا التصور فإن النظام السياسي يقوم عن طريق الحكومة بتحديد السياسة العامة، ثم يقوم الجهاز الاداري باختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية، ومن هنا فان الجهاز الاداري جهاز تنفيذ وليس جهاز حكم، لذلك يحتاج الى مساءلة النظام السياسي على نتائج اختيار وسائل العمل، وهذا يعني أن الفصل بين عمليتي صنع السياسة العامة وتنفيذها هو ما يجعل الادارة العامة تخضع للمساءلة عن طبيعة أدائها للمهام المنوطة بها.